Document: EB 2008/95/R.25/Rev.1
Agenda: 11(c)(ii)
Date: 17 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Atsuko Toda
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2638 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: at.toda@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374-5459-06-39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز المنحة **iv**

أولاً – المشروع **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 3

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 6

كاف – الاستدامة 7

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثاً – التوصية **7**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية المنحة المتفاوض بشأنها **8**

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالمنحة المقترح تقديمها إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية، على النحو الوارد في الفقرة 40.

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية

موجز المنحة

المؤسسة المُبادِرة:	مصرف التنمية الآسيوي
المتلقي:	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والغابات
التكلفة الكلية للمشروع:	36.8 مليون دولار أمريكي
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	10.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15.0 مليون دولار أمريكي تقريباً)
الجهة المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية الآسيوي
قيمة التمويل المشترك:	مصرف التنمية الآسيوي: 20.0 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المتلقي:	1.8 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	مصرف التنمية الآسيوي
المؤسسة المتعاونة:	مصرف التنمية الآسيوي

منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية

أولاً – المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- شهدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية زيادة مهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى طلب لم يسبق له مثيل على الأراضي الزراعية وأراضي الغابات. وقد تأثرت سبل عيش السكان المحليين سلباً بالمضاربات العقارية، مما شجع على منح تنازلات عن الأراضي من دون إجراء تحليل مناسب لقدرتها. والأثر الاقتصادي لذلك، في إطار تشريعي وتنفيذي ضعيف. كما أضعف هذا الوضع من قدرة الحكومة على المحافظة على موارد الغابات الغنية والمتنوعة التي يتمتع بها البلد.

2- تعي الحكومة الحاجة إلى زيادة إنتاجية الأراضي القابلة للزراعة حاليا وهي منطقة محدودة طبوغرافياً وتتسم بموارد مائية غير متطورة وبوصول محدود إلى الأسواق. وتعد الإنتاجية الزراعية منخفضة وفقا لمعايير رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا يمكن المحافظة على الإنجاز الأخير الذي تم تحقيقه في مجال الاكتفاء الذاتي الوطني في إنتاج الأرز إلا إذا استمرت الحكومة في تعزيز الإنتاجية الزراعية. ويعد وجود جيوب من انعدام الأمن الغذائي أمرا شائعا، لاسيما في المناطق التي تكون فيها شبكة الطرقات غير متطورة.

3- بالرغم من وجود أمثلة عن مبادرات ناجحة للتنمية الريفية بتمويل من الجهات المانحة والحكومة، إلا أنها غالباً ما كانت مجزأة وذات منافع تقصر عن بلوغ الآمال المعقودة عليها عند نهاية المشروع. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى توفير دعم تكميلي – يستند إلى التدخلات المثبتة ضمن أطر تنفيذية قائمة – من أجل ترويج أهداف الحكومة في مجال التنمية الكلية للقطاع وتمكين الموظفين من إدارة العملية الإنمائية.

4- سوف يقدم المشروع الدعم المطلوب، في مجال بناء القدرات، لتمكين الإدارة المستنيرة لقطاع الزراعة والموارد الطبيعية في الحين الذي يتم فيه دعم الأهداف الإجمالية للحكومة فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية وإضفاء الطابع التجاري على الزراعة وحماية الموارد الطبيعية للبلد.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

5- من المقترح أن يقدّم الصندوق إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منحةً قيمتها 10.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15.0 مليون دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز الإنتاجية.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

6- تبلغ المخصصات التي حُدّدت لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 15.0 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009. وسوف يتطلب المشروع المقترح المبلغ بكامله.

الصلة بمعايير الإطار الوطني للإنفاق متوسط الأجل

7- يتماشى المشروع مع 11 برنامجاً وطنيا و111 مشروعاً للتركيز في خطة الحكومة السادسة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية (2006–2010).

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

8- تقوم وزارة الزراعة والغابات حالياً بتسهيل تطوير برنامج قطاعي للمحافظات الشمالية يشترك فيه الفريق العامل المعني بالمرتفعات الشمالية، بدعمٍ من الوكالة الفرنسية للتنمية والمفوضية الأوروبية والوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والبنك الدولي. ويشمل البرنامج عدداً من السمات المتشابكة مع المشروع المقترح؛ على سبيل المثال، سوف يرسي المكون الفرعي لوضع سياسة المشروع كلاً من المبادرتين على المستوى الوطني.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

9- يوفر كلٌ من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والصندوق المساعدة المالية للبلد، على شكل منح، وذلك بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإطار القدرة على تحمل الديون.

تدفق الأموال

10- بغية تسهيل الصرف، سوف تنشئ وزارة المالية حسابين للسلف، الأول لمنحة مصرف التنمية الآسيوي والثاني لمنحة الصندوق. وسوف تغطي الوزارة التكاليف التشغيلية لمكاتب إدارة المشروع ومكاتب المشاريع في المقاطعات، استناداً إلى خطط العمل والميزانيات الموافق عليها وذلك من خلال حسابات تقديم السلف للمشاريع.

ترتيبات الإشراف

11- سيتحمل مصرف التنمية الآسيوي مسؤولية الإشراف على المشروع.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

12- سيتبع المشروع المبادئ التوجيهية للتوريد التي وضعها مصرف التنمية الآسيوي.

التسيير

13- سيكون القسم الأكبر من الدعم المالي على شكل مشاريع فرعية. وستُضمن الشفافية في تمويل المشاريع الفرعية من خلال فحص أولي تتبعه عملية تحديد الأولويات والانتقاء، مما سيتطلّب دراسات جدوى يوافق عليها عددٌ من الوكالات الرئيسية على المستويين المحلي والوطني. وتماشياً مع التزامه بالتسيير

الجيد والمساءلة والشفافية، يحتفظ الصندوق بحق التقصي حول أي مزاعم عن الفساد أو التدليس أو أية ممارسات قسرية ذات صلة بالمشروع، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلائه.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

14- سوق يتلقى موظفو الوكالة، على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات والقرى، الدعم في بناء القدرات لإدارة قطاع الزراعة والموارد الطبيعية. والمجموعات المستهدفة للمشاريع الفرعية هي التالية: (1) الأسر الزراعية الفقيرة في المناطق المنخفضة التي تعاني من الافتقار إلى فرص الوصول إلى الأسواق ومحدودية الفوائض القابلة للتسويق وانعدام أمن حيازة الأراضي؛ و(2) المزارعون الفقراء في المناطق المرتفعة الذين تكون سبل عيشهم مهددة بسبب انعدام أمن حيازة الأراضي وقلة الأراضي الزراعية والوعي القليل بشأن حقوقهم ذات الصلة بالمنتجات الحرجية وما يصاحبها وقلة النفاذ إلى الأسواق والمستويات المنخفضة من التحصيل العلمي.

نهج الاستهداف

15- تماشياً مع سياسة الاستهداف في الصندوق، سوف تهدف 40 في المائة من جميع المشاريع الفرعية تحديداً إلى الحد من الفقر الريفي. في ذلك الحين، سيكون عدد أسر المجموعة المستهدفة التي تم الوصول إليها أحد معايير التصنيف الواجب تطبيقها في تحديد أولوية المشاريع الفرعية.

المشاركة

16- سيتم تشجيع المزارعين الفقراء للانضمام إلى منظمات المزارعين ورابطات المنتجين؛ ومن شأن ذلك أن يجعل من المزارعين شركاء أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص، ويزودهم بالقدرة على التفاوض مع المستثمرين المحتملين. كما ستروّج حملة إعلامية واسعة الانتشار لتوفر الفرصة لتمويل مشاريع فرعية على المستوى الشعبي من أجل ضمان مشاركة المجموعة المستهدفة في صياغتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيتم توفير المزيد من التدريب لموظفي المقاطعات والقرى.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

17- تتلخص الأهداف الرئيسية للمشروع في التالي: (1) إدارة أكثر استدامة وكفاءة للموارد الطبيعية؛ (2) تحسين إنتاجية القطاع.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

18- تتلخص الأهداف السياساتية والمؤسسية المتوقعة في تعزيز القدرة المؤسسية على المستويين المحلي والوطني لإدارة التنمية القائمة على الموارد الطبيعية وترويج الإنتاجية الزراعية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

19- اقترحت المناقشات التي جرت مؤخراً بين الحكومة والشركاء المانحين أنه بدلاً من البدء بمشروع إنمائي ريفي آخر يقوم على أساس المحافظة، ينبغي للصندوق أن ينظر في عملية وطنية تستفيد من تجربته في دعم سبل العيش والتنمية المجتمعية. لذا، فإنّ المشروع يمثّل خياراً استراتيجياً لتركيز الجهود على تنمية القدرات والاستفادة من الدروس وتنفيذ السياسات العامة في قطاع الزراعة والموارد الطبيعية.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

20- وضعت وزارة الزراعة والغابات أربعة أهداف و13 إجراءً لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الأهداف المنوطة بها. وسوف تستند أهلية المشاريع الفرعية إلى صلتها بأولويات الزراعة والموارد الطبيعية ضمن الإطار السياساتي للحكومة.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

21- استفاد تصميم المشروع من مدخلات تقدم بها الفريق العامل المشترك بشأن الزراعة والموارد الطبيعية. ومن المتوقع لتجربة التنفيذ بموجب المشروع أن ترفد الخبرة التي ولّدتها المبادرات التي خططت لها الجهات المانحة المشاركة في الفريق العامل المعني بالمرتفعات الشمالية. ولكي يحقق المشروع النجاح، سيتعين على مصرف التنمية الآسيوي والصندوق أن ينسقا سياساتهما وإجراءاتهما (بما في ذلك متطلبات رفع التقارير وحوافز الموظفين).

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

22- للمشروع ثلاثة مكونات هي: (1) بناء القدرات في إدارة قطاع الزراعة والموارد الطبيعية؛ (2) تنفيذ المشاريع الفرعية الخاصة بالإنتاجية الزراعية وإضفاء الصبغة التجارية على المنتجات الزراعية؛ (3) إدارة المشروع.

فئات النفقات

23- هناك فئتان للنفقات: (1) المشاريع الفرعية؛ (2) التدريب والدعم لمجموعات المنتجين الزراعيين ومستخدمي المياه. وستمول منحة الصندوق هاتين الفئتين.

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ وإرساء الشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

24- الشركاء الرئيسيون هم: وزارة المالية؛ الدائرة الوطنية لخدمات الإرشاد الزراعي والحرجي؛ المعهد الوطني للبحوث الزراعية والحرجية؛ الهيئة الوطنية لإدارة الأراضي؛ الوكالة المعنية بالموارد المائية والبيئة؛ وزارة التخطيط والاستثمار؛ الوكالات المحلية الرئيسية في مقاطعات سافانخت وسيكونغ وسلافان واتابو وشمباساك.

مسؤوليات التنفيذ

25- سيتم إنشاء مكتب لإدارة المشروع في دائرة التخطيط التابعة لوزارة الزراعة والغابات من أجل متابعة شؤون تشغيله اليومية. وسيقوم مكتب للمشروع يتم إنشاؤه على مستوى المحافظات بتنسيق عمل الوكالات المنفذة.

دور المساعدة التقنية

26- سوف يدخل المشروع ضمانات اجتماعية وبيئية بالإضافة إلى بعض المظاهر المتعلقة بالتمايز بين الجنسين وغيرها مما له صلة بالتنمية في عملية انتقاء الاستثمارات والموافقة عليها كافة مستويات الحكومة. ونظرا لأنها عملية بالغة التعقيد فإن الاضطلاع بها سيتطلّب مساعدة تقنية.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

27- سوف تحكم اتفاقية المنحة المقدمة من الصندوق عملية تنفيذ المشروع. كما سيتم إعداد دليل تنفيذ المشروع ما إن يدخل المشروع حيّز النفاذ.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

28- يبلغ إجمالي تكاليف المشروع 36.8 مليون دولار أمريكي على مدى ستة أعوام. وأما مصادر التمويل فهي: الصندوق (41 في المائة) ومصرف التنمية الآسيوي (54 في المائة) والحكومة (5 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

29- بالرغم من أنّ الفوائد الناجمة عن أنشطة بناء القدرات لا يمكن تحديدها بوضوح بالكميات، إلا أنها ستكون بادية في اكتساب قدرة أكبر على اتخاذ قرارات مستنيرة على المستويين المحلي والوطني بشأن الاستثمارات في قطاع الزراعة والموارد الطبيعية، سواء من الموارد الخاصة أو العامة أو من الاستثمار الأجنبي المباشر. وسوف تتضمن الفوائد المتأتية من المشاريع الفرعية زيادة الإنتاجية الزراعية وقدرا أكبر من إضفاء الصبغة التجارية على الزراعة. كما ستساهم المشاريع الفرعية في الأمن الغذائي على المدى الأطول.

الجدوى الاقتصادية والمالية

30- نظراً إلى النموذج القطاعي للمشروع المقترح، تم تحليل مشروعين فرعيين من أجل تحديد ملاءمتهما للتمويل. وقد برهن كل مشروع من هذين المشروعين الفرعيين على معدل عائد اقتصادي داخلي يتجاوز 12 في المائة، يتراوح بين 20.2 و24.3 في المائة، استناداً إلى تدفقات صافي الفوائد المحددة. وكنتيجة لمعايير الانتقاء، ستكون الفوائد الاقتصادية لاستثمارات المشاريع الفرعية أعلى من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال. وسوف تشكل المشاريع الفرعية استثمارات اقتصادية سليمة من دون آثار اجتماعية وبيئية سلبية.

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

31- سيتم تطوير القسم الأكبر من منتجات المعرفة لأغراض الدعم السياساتي. وسيوفر المكون الفرعي للدعم السياساتي المساندة لوزارة الزراعة والغابات وللمؤسسات السياساتية المشاركة في صياغة سياسة التنمية الريفية التي تغطي مجالات من قبيل التنازل عن الأراضي (أي إنشاء إطار لتحديد قيمة الأراضي طويل الأجل، وتنظيم اجتماعات مع المحافظات من أجل تقنين وتأكيد عملية التنازل عن الأراضي)؛ والأدوار التي تضطلع بها رابطات أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين (أي توسيع مهامها لتشمل تلك التي يقوم بها المتعاقدون القطاعيون النشطون في توفير المخرجات والمدراء المستندون إلى المجتمعات المحلية للموارد الطبيعية وكبار المساهمين في نفقات التشغيل والصيانة للبنى الأساسية الريفية العامة).

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

32- تشمل الابتكارات المهمة تقديم الدعم إلى إناطة المسؤولية عن إدارة الموارد الطبيعية للبلد إلى مستوى المحافظة والمقاطعة مشروطة بتوفير التوجيه السياساتي على المستوى الوطني. فاستخدام تمويل المشروعات الفرعية في الاستثمارات المناصرة للفقراء بين العامة والخاصة أمرٌ جديد على القطر.

نهج توسيع النطاق

33- سوف يعزز المكون الفرعي للتنمية السياساتية قدرة وكالات التنمية السياساتية التابعة لوزارة الزراعة والغابات على إعداد بدائل سياساتية تدمج الاعتبارات التقنية والسياسية على حد سواء.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

34- يواجه البرنامج خطرين رئيسيين هما: (1) النزاع المحتمل بين مصالح السلطات في المحافظات التي تتمتع بحرية تصرف كبيرة في منح التنازلات عن الأراضي والوكالات الوطنية التي تحاول ترشيد الوضع ووضع معايير له. وقد عمدت عمليات المشروع إلى التخفيف من حدة هذا الخطر بحيث جعلت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الفعلية لتخصيص الموارد شفافة ومفتوحة؛ (2) تخصيص الأموال لتشغيل وصيانة البنى الأساسية الريفية المعاد بناؤها بموجب المشروع. وقد تم التخفيف من حدة

هذه المسألة من خلال: الطلب من المحافظات التي تتواجد فيها المشاريع الفرعية توقيع التزامات رسمية لدفع نفقات التشغيل والصيانة؛ والحصول على ضمانات محددة من الحكومة تفيد بأنها ستخصص ما يكفي من الأموال لهذا الغرض؛ وضمان أن تشمل تقييمات المشروع الفرعي توقعات تستند إلى المعايير بشأن نفقات التشغيل والصيانة لمختلف أنواع البنى الأساسية الريفية.

التصنيف البيئي

35- طبقاً لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف المشروع كعملية من الفئة "باء" نظراً لأنه من غير المرجح أن يكون له أي أثر سلبي يُذكر على البيئة.

كاف – الاستدامة

36- سوف تسمح العملية الإنمائية للمشروع الفرعي بتعزيز المبادرات الناجحة المنبثقة عن المشاريع السابقة، وبالتالي جعل الاستثمارات الجارية أكثر استدامة. وستشكل الاستدامة أحد معايير الفرز عند اختيار المشاريع الفرعية.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

37- ستشكل اتفاقية المنحة بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المنحة المقترحة إلى المتلقي. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية منحة المشروع المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

38- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي التمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

39- وإني مقتنع بأن المنحة المقترحة تتفق وأحكامَ اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

40- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منحةً بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين ومائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (10.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية المنحة المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 3 ديسمبر/كانون الأول 2008)

تقدير الاحتياجات

1- ستقوم وزارة الزراعة والغابات في غضون ستة أشهر من تاريخ نفاذ اتفاقية منحة المشروع بما يلي (أ) إجراء تقدير للقدرات والاحتياجات المؤسسية اللازمة لاستيفاء تقدير الاحتياجات وتوفير التفاصيل بشأنه؛ (ب) القيام بعد ذلك بوضع برنامج لبناء القدرات وتلبية الاحتياجات المؤسسية لاستيفاء تقدير الاحتياجات.

الأسر الفقيرة

2- ستشجع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (الحكومة) الأسر الفقيرة على الانضمام إلى رابطات المنتجين الزراعيين والمياه لتعزيز قدراتها على التفاوض مع مستثمري القطاع الخاص على ترتيبات مفيدة للطرفين. وسوف تكفل الحكومة قيام كل مجموعة مشاركة من مجموعات المنتجين الزراعيين ومجموعات المنتفعين بالمياه بتحديد نسبة 40 في المائة من أعضائها للأسر الفقيرة.

امتيازات الأراضي

3- ستضع الحكومة سياسة في المجالات المرتبطة بامتيازات الأراضي، من قبيل إنشاء إطار طويل الأجل لتقييم الأراضي، ووضع إطار سياساتي لاستخدام أدوات البيانات الخاصة الضرورية، والدعوة إلى عقد اجتماعات مع المحافظات في تنظيم وتأكيد عملية إعطاء امتيازات الأراضي. وسوف تسجل الحكومة الشروط والأوضاع التجارية للامتيازات الفردية في قاعدة بيانات سرية في وزارة الزراعة والغابات. وسوف تستخدم الحكومة قاعدة البيانات تلك لرصد امتثال أصحاب الامتيازات لشروط وأوضاع الامتيازات ولتيسير إدارة التزامات الحكومة بموجب تلك الامتيازات.

مجموعات المنتجين الزراعيين ومجموعات المنتفعين بالمياه

4- ستشرع الحكومة، في غضون ستة أشهر من تاريخ النفاذ، في تحسين أنظمتها القائمة المتعلقة بمجموعات المنتجين الزراعيين ومجموعات المنتفعين بالمياه من خلال إعادة النظر في تلك الأنظمة لمراعاة طريقة إنشاء مجموعات المنتجين الزراعيين ومجموعات المنتفعين بالمياه، وتعزيزها والحفاظ عليها. وسوف تصدر الحكومة مبادئ توجيهية أو أنظمة جديدة، بما في ذلك قرارات وزارية، عند اللزوم، بناءً على ذلك الاستعراض لتحسين فعالية وكفاءة الأنظمة المتعلقة بمجموعات المنتجين الزراعيين ومجموعات المنتفعين بالمياه.

الموقع الشبكي للمشروع

5- ستقوم وزارة الزراعة والغابات في غضون ستة أشهر من تاريخ النفاذ بإنشاء موقع شبكي للمشروع كجزء من موقعها الشبكي القائم للكشف عن المعلومات المتعلقة بمختلف المسائل التي تخص المشروع، بما في ذلك

التوريد. وفيما يتعلق بالتوريد، سيشمل الموقع الشبكي معلومات عن قائمة أصحاب العطاءات المشاركين، واسم مقدِّم العطاء الفائز، والتفاصيل الأساسية المتعلقة بإجراءات العطاءات المعمول بها، وقيمة العقد الممنوح، وقائمة السلع والخدمات التي يتم توريدها.

الشفافية

6- ستكفل الحكومة إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشروع علناً من خلال إصدار نشرات وتوفيرها في المحافظات والمقاطعات وعن طريق النشر في الصحف وبث المعلومات في الإذاعة.

عقود الإنشاء

7- ستكفل الحكومة ووزارة الزراعة والغابات تضمين جميع عقود الإنشاء المبرمة في إطار أي مشروع فرعي شروطاً تلزم مقاولي الإنشاء بما يلي: (أ) إصلاح الطرقات والبنى الأساسية المحلية الأخرى والأراضي الزراعية وإعادتها على الأقل إلى حالتها قبل المشروع عند إنجاز أعمال الإنشاء؛ (ب) التسجيل الملائم لحالة الطرق والأراضي الزراعية والبنية الأساسية الأخرى قبل البدء في نقل المواد واستهلال أعمال الإنشاء.

التشغيل والصيانة

8- ستكفل الحكومة مطالبة المحافظات التي تنفَّذ فيها مشروعات فرعية بتوقيع التزامات تنص على استعدادها لتغطية النفقات المحدَّدة للتشغيل والصيانة. وسوف يوفر المشروع الأموال المقابلة لتشغيل وصيانة البنية الأساسية على أساس توافر الأموال النظيرة من الحكومة. وسوف تفقد المحافظات أهلية تقديم مقترحات بشأن مشروعات فرعية في المستقبل في حال عدم توقيعها تلك الالتزامات أو عدم تقديم الأموال اللازمة للتشغيل والصيانة بمجرد تنفيذ المشروعات الفرعية.

التمايز بين الجنسين

9- ستكفل الحكومة تنفيذ تدابير التمايز بين الجنسين من أجل تعزيز مشاركة النساء في أنشطة المشروع. كما ستكفل الحكومة أن لجان إعادة التوطين على مستوى المقاطعات والقرى تضم ممثلين من اتحاد النساء على مستوى المقاطعة، والاتحاد النسائي القروي، وممثلات عن النساء من الأسر المتضررة، بما في ذلك نساء الأسر التي تعاني أضراراً شديدة، والأسر التي ترأسها النساء، وأسر الأقليات العرقية. وسوف تكفل الحكومة إجراء تدريب على بناء القدرات لأعضاء تلك اللجان من الإناث.

الرصد

10- (أ) ستطلب الحكومة من وزارة الزراعة والغابات عبر مكتب تنسيق المشروع، أثناء تنفيذ المشروع، وضع نظام لرصد وتقييم أداء المشروع، على أن يشمل رصدا أساسيا للأداء، ورصدا منهجيا لأداء المشروع، بما في ذلك رصد وتقييم الفوائد على النحو الذي يقبله الصندوق. وسوف تقوم وزارة الزراعة والغابات بإجراء مسوح (1) عند بداية تنفيذ المشروع لتحديد البيانات الأساسية؛ (2) في منتصف مدة المشروع؛ (3) عند إنجاز المشروع؛ (4) في موعد أقصاه ستة أشهر بعد

إنجاز المشروع لتقييم فوائده. وسيتم تجميع البيانات وتحليلها لأغراض رصد وتقييم الأداء بالشكل الذي يقبله الصندوق. وسوف تقترح وزارة الزراعة والغابات مؤشرات أساسية مقبولة للصندوق.

(ب) بحلول منتصف عام 2009، سيكون مكتب تنسيق المشروع قد أبرم مذكرة تفاهم مع مركز بحوث السياسات التابع للمعهد الوطني للبحوث الزراعية والحرجية، وإدارة التفتيش، ودائرة التخطيط التابعة لوزارة الزراعة والغابات، لتحديد طرائق إدارة نظام الرصد والتقييم.

المجموعات العرقية

11- ستكفل الحكومة إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل المجموعات العرقية أثناء تنفيذ المشروع، وستكفل ما يلي تحقيقاً لتلك الغاية:

(أ) تنفيذ المشروع وفقاً لما هو منطبق من أحكام التشريعات الوطنية ذات الصلة؛

(ب) التمثيل الكافي والمنصف للمجموعات العرقية في جميع نواحي التخطيط المحلية لأنشطة المشروع؛

(ج) مشاركة مجتمعات المجموعات العرقية في حوار السياسات والتسيير المحلي؛

(د) احترام أحكام الإعلانات، والمواثيق و/أو الاتفاقية التي صدَّقت عليها الحكومة في هذا الصدد؛

(هـ) عدم تعدي المشروع على الأراضي التقليدية التي تستخدمها أو تشغلها المجموعات العرقية.

مكافحة الآفات

12- ستمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، وستكفل ألاّ تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنِّفها منظمة الصحة العالمية بأنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

التأمين على موظفي المشروع

13- ستكفل الحكومة أو ستطالب بكفالة التأمين على موظفي المشروع الرئيسيين ضد المخاطر الصحية والحوادث بالقدر الذي يتفق مع الممارسات المعتادة المعمول بها في الخدمة المدنية الوطنية.

استخدام مركبات المشروع وغيرها من المعدات

14- ستكفل الحكومة ما يلي:

(أ) أن تخصص جميع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار المشروع للوكالات المنفذة الأخرى لأغراض تنفيذ المشروع؛

(ب) أن تكون أنواع المركبات والمعدات الأخرى المورَّدة في إطار المشروع ملائمة لاحتياجات المشروع؛

(ج) أن تقتصر جميع المركبات والمعدات الأخرى المنقولة أو المورَّدة في إطار المشروع على تنفيذ المشروع.

التدليس والفساد

15- ستلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن وقوع تدليس و/أو فساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع إذا علمت بذلك أو اطلعت عليه.

التعليق

16- (أ) يجوز للصندوق أن يعلق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب المنحة في الحالات التالية:

(1) إذا قرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل إلى المجموعة المستهدفة بشكل ملائم، أو أنها تفيد أشخاصاً خارج هذه المجموعة بما فيه ضرر لأفرادها.

(2) إذا لم يبدأ النفاذ والسريان الكامل لاتفاقية التمويل المشترك، ولم تتوفر الأموال البديلة للحكومة بشروط وأوضاع يقبلها الصندوق.

(3) إذا تم تعليق حق الحكومة في السحب من حصيلة التمويل المشترك أو إلغاؤه أو إنهاؤه، كلياً أو جزئياً، أو إذا وقع أي حدث يمكن أن يسفر عن أيٍ مما سبق بموجب إشعار أو بمرور الوقت.

(4) إذا تم التنازل عن خطة العمل والميزانية السنوية و/أو خطة التوريد أو أي بند من بنودها، أو تعليقها، أو إنهاؤها، أو تعديلها، أو تغييرها بدون موافقة مسبَّقة من الصندوق، وإذا قرر الصندوق أن ذلك التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى أثر مادي معاكس على المشروع.

(5) إذا وقع خرق لأيٍ من اتفاقيات المنحة الفرعية أو أي بند من بنودها، أو تم التنازل عنها أو تعليقها أو إنهاؤها أو تعديلها أو تغييرها على أي نحو آخر بدون موافقة مسبَّقة من الصندوق، وإذا قرر الصندوق أن ذلك الخرق أو التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى أثر مادي معاكس على أي جزء من المشروع.

(6) إذا أبلغ الصندوق الحكومة بأنه قد نما إلى علمه وجود ادعاءات موثوقة بوقوع ممارسات تدليس فيما يتصل بالمشروع، ولم تقم الحكومة باتخاذ إجراء مناسب وسريع لعلاج المسألة على النحو الذي يرتضيه الصندوق.

(7) إذا لم يكن التوريد قد تم أو إذا كان لا يتم وفقاً لاتفاقية التمويل المشترك.

(ب) بالرغم مما تقدَّم، يعلق الصندوق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب المنحة إذا لم يتم الانتهاء من إجراء مراجعة الحسابات التي تقتضيها اتفاقية منحة المشروع بالشكل الذي يرتضيه الصندوق في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ الإبلاغ المالي المحدَّد في الاتفاقية.

الشروط المسبقة للسحب

17- لا يجوز سحب أي مبالغ إلاّ عندما:

(أ) تفتح الحكومة على النحو الواجب الحساب المصرفي للمنحة والحساب الوطني للمشروع وتكون كل محافظة من المحافظات قد فتحت حسابات المشروع.

(ب) يتم إنشاء مكتب تنسيق المشروع ومكتب المشروع ذي الصلة على مستوى المحافظة وتعيين جميع موظفي مكتب تنسيق المشروع ومكتب المشروع على مستوى المحافظة، وإنشاء نُظم المحاسبة والإدارة المالية على نحو يرتضيه الصندوق.

(ج) تعرض مسوَّدة أول خطة عمل وميزانية سنوية، بما في ذلك أول خطة توريد، على الصندوق.

(د) لن تصرف أي أموال فيما يتعلق بالمشروع الفرعي المتعلق بإضفاء الصبغة التجارية، والمشروع الفرعي المتعلق بالحد من الفقر إلاّ بعد تنفيذ أنشطة التدريب في الوزارات التنفيذية المركزية ومكاتب المحافظات.

الشروط المسبقة للنفاذ

18- يبدأ نفاذ اتفاقية منحة المشروع رهناً بتحقيق الشروط المسبَّقة التالية:

(أ) أن تقوم المحافظات بإبرام كل اتفاقية من الاتفاقيات الفرعية الخمس حسب الأصول بما يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا، وتسلمها للصندوق بالنيابة عن كل طرف فيها، وأن تصبح صحيحة تماما ونافذة وملزمة قانوناً لكل طرف وفقا للشروط المنصوص عليها؛

(ب) أن يتم توقيع اتفاقية منحة المشروع حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد تم الترخيص بهما والتصديق عليهما من قبل جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ج) أن تنفذ وتسلم إلى الصندوق حسب الأصول نسخة من اتفاقية التمويل المشترك، وأن يكون قد تم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها (بخلاف أي شرط ينص على نفاذ اتفاقية منحة المشروع) أو لسريان اتفاقية التمويل المشترك؛

(د) أن تسلم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً صادراً عن وزارة العدل أو من مستشار قانوني آخر مفوض من الحكومة بإصدار ذلك الرأي، بالشكل والمضمون الذي يقبلهما الصندوق.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty reduction strategy paper

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
COSOP
Administrative Procedures on Environmental Assessment

Logical framework

Design Summary	Performance Targets/Indicators	Data Sources/Reporting Mechanisms	Assumptions and Risks
Impact More sustainable natural resource management and improved natural resources-based livelihoods (incomes, employment, and social conditions)	By 2020 in the participating provinces: • Forest cover has increased to 55%of land area from 43% • Average, gender/ethnic disaggregated rural incomes have increased by 25% from 2008 • 50,000 new formal and informal jobs (30% for women and ethnic minorities) created • Incidence of rural malnutrition has dropped by 50% over 2008 • ANR outputs and value added has increased by 35% over 2008 • Sector openness[1] has increased by 50% over 2008	• MAF (Forestry Department and Statistics Office), National Land Development Authority (NLMA), and Water Resources and Environment Agency Geographic Information System (WREA GIS) • Lao Expenditure And Consumption Surveys (LECS) • Labour and business surveys (GOL and project-specific) • Ministry of Health and WFP surveys • Ministry of Commerce reports	**Assumptions** • Foreign Direct Investment (FDI) sources remain robust • Continuing availability of agriculture technology (domestic and/or foreign) • Increasing regional integration and market participation • Government policies (e.g., towards producer associations, market-based incentives etc.) remain in place **Risk** • Illegal land-based operations (domestic and foreign) intensify and/or expand in scale
Outcome An enhanced institutional capacity at provincial and state levels to manage natural resource-based developments and to more widely promote increased agriculture productivity investments.	By project completion: • Land-based investment appraisals fully incorporate economic viability, financial sustainability and social and environmental safeguards analyses across all provinces • ANR investments are viable (EIRR exceeds 12%), financially and institutionally sustainable (WUA and farmer groups established and fully functional) by 2015 • ANR policy analysis is improved (main sector issues being addressed; MAF policy papers produced) • Donors agree SWAp-type process	• NLMA and MAF procedural documentation at provincial and national levels • MAF, MoC surveys and studies; annual reports • MAF documents (from Department of Planning and Investment [DPI] and Information Centre) • JWG and donors' documentation (meeting minutes, project and program design documents)	**Assumptions** • Non-project farming conditions remain relatively stable(e.g., output prices do not deteriorate, no major weather-related events) **Risk** • Major commodity price changes and national 'food security' concerns distract MAF

[1] Defined as value of ANR imports and exports as share of sector value added.